

سورية بين الحسم العسكري وفرض الحل السياسي

■ **حميدي العبدالله**

تدرّدت مقولة أنّ لا حلّ للآزمة السورية غير الحلّ السوري منذ عام 2013، وتحديدا بعد عزوف الولايات المتحدة عن الاستجابة لضغوط حلفائها وشركائها الفرنسيين والبريطانيين وكلّ من تركيا وقطر والمملكة العربية السعودية عن توجيه ضربات عسكرية ضدّ سورية، وإقامة مناطق حظر جوي.

اليوم ليست الدولة السورية وحلفاؤها، وتحديدا روسيا وإيران، وحدهما اللذان يبدانان بالحلّ السياسي، بل أيضاً الولايات المتحدة، ومع ذلك فهل صحيح أن لا حلّ للآزمة في سورية سوى الحل السياسي؟ من المعروف أنّ ثلاثة أطراف تشكل قوام الأطراف الفاعلة في سورية والتي تقرّر ماهية وطبيعة الحلّ. الطرف الأول، يضمّ سورية وروسيا وإيران، ولعلّ لهم مصلحة في الحلّ السياسي، إذا كان هذا الحلّ يستند إلى المسلمات التي نضّ عليها «جنيف 1». وتفاهات فيينا وقرار مجلس الأمن 2254، وتحديدا المسلمات التي تؤكّد على وحدة وسيادة سورية، والحقّ الحصري للشعب السوري في تقرير مصيره بنفسه عبر الحوار وعبر صناديق الاقتراع.

الطرف الآخران هما الولايات المتحدة وحلفاؤها في المنطقة، وتحديداً السعودية وقطر وتركيا، ومن يرتبط بهما من تشكيلات مسلحة تنشط داخل سورية. والطرف الثاني، «تنظيم داعش» وجبهة النصرة» اللذان يسيطران على أكثر من 90% من الأراضي السورية التي تقع خارج سيطرة الدولة السورية.

الطرف الأميركي وحلفاؤه لن يقبلا بتسهيل الوصول إلى حلّ سياسي، قبل أن تسلّم الدولة السورية وحلفاؤها بمبدأ تقاسم السلطة، بمعزل عن احترام حقّ الشعب السوري في أن يقرّر مصيره بنفسه وعبر الاحتكام إلى صناديق الاقتراع، بل أنها تشترط وقف القتال بقبول سورية تقاسم السلطة مع السوريين الموالين للولايات المتحدة. وإذا لم تسلّم سورية بذلك فلن يصمر الحلّ السياسي النور. أما الطرف الأخير، أيّ «داعش» وجبهة النصرة»، فهما بالأساس يرفضان مبدأ الحلّ السياسي، وقد رفضت «النصرة» حتى شكلياً فك ارتباطها بتنظيم «القاعدة» لتسهيل اعتمادها علناً من قبل الولايات المتحدة وحلفائها، وقرار مجلس الأمن 2254 وتفاهات فيينا، تستثني هذه التشكيلات من وقف العمليات، الهجومية والدفاعية. وبالتالي لا حلّ سياسياً مع مزيين التنظيميين اللذين يسيطران على أكثر من 90% من الأراضي السورية، الواقعة خارج سيطرة الدولة.

هذا الواقع يؤكّد أنّ الحديث عن الحلّ السياسي، سواء من قبل سورية وحلفائها، أو من قبل الولايات المتحدة وحلفائها ليس أكثر من مجرد حملة علاقات عامة، فالآزمة السورية لن تحلّ إلاّ طريق الحسم العسكري، وغير ذلك حراثة في البحر.

اليمن تعرّجات التسوية

- يبدو مع كلّ مرّة أنّ المسار التفاوضي في اليمن مهذّب بالإنيهار، أنّ قوة الدفع اللازمة لاستئناف المحادثات أقوى من قوة الطرد للخروج منها.

- بالنسبة لتضامن الله لم يكن في برنامجهم يوماً التقرّب باليمن لبقيل فرضية نيّتهم بالتصعيد والخروج من الهدنة والتفاوض، فمشروعهم وقف العدوان والحصار وحكومة موحدة تتسلم عبر قيادة عسكرية موحدة استعريه من الفرقان وتتولى قيادة المواجهة من الإرباب وتعذّ العدة لدستور جديد وانتخابات.

- العملية التفاوضية في نهاياتها لا تتعارض مع مشروع أنصهار الله.

- السعي السعودي لتحويل الهدنة والتفاوض إلى فرصة لتحقيق أهداف العدوان القائمة على تصوير التسوية إستسلاماً ومواصلة العدوان والحصار يتسبب بعرقلة المسار التفاوضي فيتوقف التفاوض عند كلّ تخريب ميداني أو طلب سياسي تحجيزي.

- توقف التفاوض لعودة الغارات منعا لإنهايز جماعة السعودية الذين يهربون عندما يغيب الطيران وتوقف التفاوض عندما صار البحث بتسليم المدن لجيش منصور هادي وحكومته.

- تجنّب التفاوض ولكن لا بديل عند السعوديين إلاّ الحرب، والحرب قشلت وهي فوق طاقتهم، فيعودون للتفاوض.

- تعرّجات التسوية لا تستفيها كسماز فرضه الصمود والطريق المسدود.

«التعليق السياسي»

إذا فاز ترامب...؟

أي مصائب ستحلّ على المنطقة؟

■ **د. خيام الزعي**

إنّ الأحداث التي تمزّ بالمنطقة تكشف يوماً بعد يوم أنّ هناك آيادي خفية تتاجج الصراع في سورية، والكّل يعلم أنّ أجهزة المخابرات الإستعمارية قامت بعمليات مشبوهة كثيرة لزعة الأمن والاستقرار هناك، ويعد تولي الرئيس الأميركي أوباما لمنصة الحكم ظلّ كثيرون أنّ السياسة الأميركية تجاه سورية ستتغير وتحسّن، ولكن لم يختلف أوباما كثيراً عن الرؤساء الذين سبقوه، فكان وراء دعم الخطة «الإسرائيلية» الرامية إلى تجزئة وتغذية النزاع في سورية بصورة مستمرة، سواء بالمال أو بالسلاح، فضلاً عن استمرار النزاع سياسياً على المستوى العالمي، والمتابع لسياسة أميركا تجاه سورية خلال الأزمة، يجد أنّ الإدارات الأميركية المتعاقبة اعتمدت سياسة إشغال واستنزاف، فما أنّ نهذاً جبهة مواجهة حتى فتحوا له أخرى، كي تنصرف عن الاهتمام بالتنمية والتطور وامتلاك القوة.

اليوم نهال الاستراتيجيات وتنشّر مخاوف دولية وأقليمية من فوز دونالد ترامب الملياردير الأميركي الفظير للجدل بينتشر الرئاسة، وقد أصبح هذا الاحتمال كبيراً بعد نجاحه في الحصول على تأييد ناخبي الحزب الجمهوري في سبع ولايات دفعة واحدة، لكنّ التساؤل الذي يفرض نفسه هنا هو: ماذا لو نجح المرشّح الجمهوري ترامب في الانتخابات الرئاسية ودخل البيت الأبيض؟ وكيف ستكون سياسته مع سورية ومع دول المنطقة وقضاياها؟

إنّ مجرد التفكير في إمكانية أن يصبح ترامب رئيساً للولايات المتحدة بشكل بالنسبة للعديد من الدول مشكلة ومناشة كبيرة يصعب حصر آثارها ونتائجها. لكن واقع الحال يؤكّد أنّ حصول ترامب على هذا التأييد الكبير، أمر يستجزم مع المزاج الراهن الذي يسيطر على أميركا ويدفعها إلى الإنحياز إلى أقصى اليمين، والانتصم لأحزاب عنصرية لا تخفي مواقفها

والمعادية للهجرة والإسلام وانحيازها الكامل إلى العنصرية. وبهدف التفتير والتخثير وعد ترامب بالغاء الاتفاق النووي مع إيران، وأعلن عدااء للشعب المكسيكي، وانتقد الصين لنجاحها في اختراق السوق الأميركية، كما دعا إلى إسقاط المقالات الروسية التي تقرب من الطائرات الأميركية، ومساندة «إسرائيل» الحليفة الوثيقة لأميركا في أيّ مفاوضات بين «الإسرائيليين» والفلسطينيين، وأكد أنّ العلاقة بين أميركا و«إسرائيل»، غير قابلة للكس، وعلى الفلسطينيين «أن يأتوا إلى طاولة المفاوضات وهم يعترضون قبول أنّ «إسرائيل» دولة يهودية لأنها ستظل موجودة إلى الأبد كـ«دولة يهودية».

كما أكد أنه لن يسمح بدخول السوريين حتى لو كانوا أطفالاً، لأنه لا يثق بهم كونهم يحولون على هوانتهم المحمولة صوريات «داعش»، من قتل وإجرام.

وفي الإنجاز الآخر أكد ترامب بعد فريمان في مقال له أنّ ترامب هو الوجه الآخر لداعش، ويمكن لداعش أن تسعى إلى عملية عاجلة بأيّ شكل من الأشكال لتهتية المناخ المناسب للترامب، تأسيساً على أنّ سياسة ترامب قد توفر لها المناخ الذي تنتمناه، وهو مناخ ومنطقة الشرق الأوسط، وذلك في ضوء مكافحة التطرف والإرهاب واللاجنين ووضع نهاية لمشكلات إستراتيجية مثل النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي، «والزمام وتأجيلها في سورية بشكل خاص والمنطقة بشكل عام، وبالتالي إنّ تصريحات ترامب المعادية للإسلام ودعمه فكرة «دولة اليهودية» التي يسعى إليها حكام «إسرائيل» في ظل التطرّف العربي وطوائف «إسرائيل» والفتح الأبواب على مصاريها لتحقيق خارطة «الشرق الأوسط الجديد» التي رسمها الصهاينة بالأيدي الأميركية بعد مئة عام من اتفاقية ساكس - بيكو، ومن المحتمل اندلاع حرب جديدة مثلمما حدث في العراق واليمن والسودان وليبيا...

وإحتياطاً فقد يمكن القول إنّ أزمية واحدة لأنّ الأهداف مشتركة والاستراتيجية متناغمة لمسلسل الحروب على بلدانا مستعمر، لتحقيق مصالح أميركا ومصالح حليفها المدللة «إسرائيل».

* مستشار في المركز الأوروبي العربي لمكافحة الإرهاب. برلين

عضو في مركز الحوار العربي الأمريكي. واشنطن

عضو في مجموعة صوت اللاجنين الفلسطينيين، ومجموعات أخرى.

البناء

الانتخابات البلدية... كشفت المستور

■ **د. سلوى خليل الأمين***

كبرنا يا وطني وصورتك في عقولنا كبيرة بحجم أزرك المتعالي على كل العصور.

كبرنا وحبّ الوطن في قلوبنا راسخ رسوخ الروح التي تمنح الحياة للجسد، كما فعالية العطر للزرع، والهواء لاستمرار العيش.

كبرنا وضماننا متسامقة فوق السحب، تنتشّد نشيد الوفاء إليك، أناشيد فرح، طالما رددناها صفراء ومن ثمّ كبارا، ونحن نسمع أغاني فيروز ووديع الصافي وزكي ناصيف ونصري شمس الدين وغيرهم، ممن غرسوا محبة لبلدان في قلوبنا عنفوانا وصلابة مواقف ورفعة على صحائف العجد، بل راية خفاقة في ضماننا على الدوام.

كبرنا وتعلّمنا أنّ حبّ الوطن من الإيمان، وكان إيماننا وما زال أنّ لبنان فوق الجميع، وأنّ الدستور واجب التقدير، وأنّ واجبنا سواسية تحت سقف القانون.

لكن... كلما طال العمر واستوى على أزرارك العقل الناضج، نضوج الثمار التي يأتي أوان قطفها، نجابه باننا شعب قاصر لأنّ أهل الحلّ هم وطننا يريدهون أنّ هذا التشبيه المقيت، لاعتبارهم أنّ اللبنانيين ما زالوا في سن الطفولة اللاناضجة، بدليل هذا الوضع المشاء الذي يحيق بالوطن، وإبتكاف الشعب اللبناني عن ممارسة الثورة المنتجة ضدّ كلّ من يسلبه حقوقه العصانة على الدستور والقوانين المرعية الإجراء، التي من أولى علاماتها وأخطرها هي مسار الوطن والشعب معا، خلّو سدة رئاسة الجمهورية من رئيس تنفق عليه كلّ القوى السياسية، التي حرصت في الانتخابات البلدية على الكتاكف والتصانم والمخاطف على مبادئ بعضها البعض، خوفا من اختراق لوائحهم بعناصر الشباب المدني، الذي تحرّك للتغيير ضدّ كلّ مدّ طائفي ومذهبي، كما ضدّ كلّ القوى السياسية في هذا الوطن، الذين يضحّون لنا عبر الساحات جماهيرهم الغفيرة ساعة يتنفّذوا لأهدافهم المرسومة بدقة متناهية، أنفثت خلال الانتخابات البلدية الأخيرة أنّها تنضوي تحت شعارات مومّعة، عُرفت برفيقي 8 و14 آذار.

فما معني كتكل الأحزاب والتحيرات والحركات والأحزاب في الانتخابات البلدية والاختيارية التي جرت منذ يومين في كلّ من محافظات بيروت والباق وبعلبك الهرمل، الذين تحفّفونا عن وسائل إعلامهم، بكمّ من الضخّ الاستفزازي السياسي المختلف، الذي يجرّك المشاعر الوطنية والعصبيات الطائفية والمذهبية، وحتى المناطقية، حين أعظمها خرقا، لاحتجم

بيروت التي حملت عنوان: «بيروت للبيارة»، ضدّ لأتحة «بيروت مدنيّتي» ولأتحة «مواطنون وموطنات في دولة» جمعنا الشباب والشابات والمواطنين المؤمنين ببلدان الحرية والديمقراطية والثقافة والفكر، الذين تحركوا من أجل الإصلاح والتغيير، بدءا من العاصمة بيروت.

هنا يكبر السؤال، وهذا ما بدا واضحا عبر وسائل التواصل الاجتماعي، الذين اعترضوا على التسمية الاستفزازية لألتحة المستقبل وحصرها بشعار بيروت للبيارة وليس لمن يسكنها وولد فيها، علما أنّ رئيس كتلة المستقبل النيابية الرئيس سعد الحريري هو ابن مدينة صيدا الجنوبية، وكلّ لبناني يعلم متى تمّ نقل نفوس العائلة إلى بيروت لأسباب انتخابية عن والده الراحل، علما أنّ هذا الإقامة المستحدثة في سجلات النفوس البيروتية لا ترسمه في أذهان أهل بيروت بيروتيا صميما منجزرا في حاراتها وساحاتها وشوارعها منذ القدم.

الحظا وقع، لكنّ الخطأ الأكبر أنّ يتغاضى ممثلو الأحزاب والحركات المناوئة لسياسة تيار المستقبل عن كلّ ما سبق وحصل بينهما من مناوشات واستفزازات، ما زالت تترك الوطن وجوهرو المقاومة، حين الخطاب هو العنادة الدائمة بسحب سلاح المقاومة، والاعتراض الدائم على سياسة حزب الله في نجدة الشقيقة سورية في حربها الكونية، بل تدخل تيار المستقبل عبر بعض نوابه ضدّ سورية علنا، عبر إدخال المال وبواخر السلاح والعصابت الإراهية والمرترقة من خريجي السجون والحركات التكفيرية إلى الساحة السورية، إضافة إلى الإساءات المباشرة للرئيس السوري بشار الأسد، والنفذ الاستفزازي المباشر لخبطات الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله، الذي يرضي أصحاب الشان من مؤوليهم الأسايين الذين ما زالوا يضحّون للمال والسلاح والإرهابيين إلى سورية واليمن والعراق، بأسلوب خال تماما، في كثير من الأحيان، من الاحترام المطلوب، إضافة إلى العمل إلى تعطيل الانتخابات النيابية والتمديد لأضاع المجلس النيابي مل منهم الشعب، وياتوا على قلق من نتيجة الحراك المدني التي حصل سابقا، وحصد الكثير من التأييد الذي فاجأ الجميع.

لقد أنفثت نتائج الانتخابات البلدية والاختيارية التي جرت في المحافظات الثلاث: بيروت وبعلبك الهرمل والباق، إلى الطلعة السياسية في لبنان حرصة على وجودها كاملة غير منقوصة، لهذا كان التوافق السوري، ولا في وطني الذي يسير على مساراته

يحمل بلبنان الحزّ الديمقراطي. فلقد تبين أنّ جميع الفرقاء السياسيين منفقون على هدف واحد وهو تحجيم أيّ حراك مدني علماني شبابي، وأنّ محازبيهم مجرد «ماريوتن»، يؤمرون فينفذون، أما البقية الباقية من الشعب، الذين لم يهتّموا بمسار الانتخابات وفضلوا البقاء داخل بيوتهم لا يشكّلون أمامهم عقبة مستعصية، علما أنّهم صوت الأكثرية الصامتة في تحلم بلبنان الوطن المعاني من حركات المصالح الغالبة على فريقي 8 و14 آذار، الذين يضحّون الطرف عن رأي الأغلبية العديدة من اللبنانيين وطموحاتهم في بناء وطن العدالة والتنمية الحقيقية، بدليل النسب الضئيلة التي حصدهتا لأتحة: بيروت للبيارة، وهي لم تتجاوز 18%، وكذلك لوائح حزب الله في أماكن سيطرتهم المطلقة والتي لم تتجاوز الـ%50، وهذا إنّ دل على شيء فإنما يدل على أنّ أكثر من نصف اللبنانيين يرفضون الوضع القائم، بجميع أصفه وتحالفاته، وأنّ الخطاب السياسي المختلف، لا يعجز تعبيراً واقعبا على يجري في خبايا المكاتب والديالجز وآمن بلبنان وطننا الحرة والديمقراطية والحكم المدني العالي الذي ينبذ التسليم الطائفي والمذهبي، ويؤكّد مفالمة للعدو الصهيوني.

ما بلغت الانتباه أنّ جميع القوى السياسية القوية، قد تأمرت، دون أن تدري أو ربما تدري، على الأحزاب العلنانية والحركات المدنية الشبابية، ومنحت الجميع درسا موقفاً بالطاغية والمذهبية، وبأنّ من يريد البقاء على أرض هذا الوطن عليه الانتحاق فوراً بزعيم مذهبه الطائفي، كي يبقى في حالة أمن وامئتمان، وأنّ المناكفات السياسية ما هي سوى سنار ضبابي يغطّون به من أجل إيهام الناس عن سرقاتهم للمال العام، وعن تدنّوهن الليرة اللبنانية والرواتب التي لا تسدّ الرقق، وعن المحاصصات التي تندرج تحت شعار «مثل ما يبطلك يبطلعي»، بدليل أنّ من سرق شاطئ الرملة البيضاء والساحب التجاري لمدنيّة بيروت قد نال الموافقة من نواب الشعب على شرعية أفعاله القانونية، لأنّ الفريق الآخر استولى بدوره على مشاعات الدولة، لإقامة مؤسساته الاجتماعية، على الرموز القريبة من مطار بيروت الدولي والمحدز

الانقرب منها من أيّ جمعية لا تنضوي تحت لوائهم. لهذا استحوذوا بالقول: آخ يا بلدنا، نعم لقد بت يا لبنان وطني على الهوية فقط، فأنا لا مكان لي في بلدي الجنوبية، ولا في وطني الذي يسير على مساراته

تخبّط أردوغان يضيف «أوغلو» إلى قائمة الأعداء الرافضين لمخطئه



مهذّبا ومعتلّاً لفضيحة النزوح العمالي التركي إلى دول الاتحاد الأوروبي، التي سعى أوغلو إلى تحقيقه.

وإذا كان أوغلو هو آخر المضامين إلى قائمة المُعادين لأردوغان ونهجه الفتح، فإنه لم يكن أولهم. إذ بدأ الأمر بمعاداة حليف سابق لأردوغان هو جمال فتح الله غول، الذي آزر أردوغان في عملية وصوله إلى السلطة، ثم قلب له أردوغان ظهر المجن، ما اضطره إلى الرحيل إلى الولايات المتحدة تجنبا لملاحقة انصهار أردوغان له.

سورية التي عانت من التدخل التركي في شؤونها بفتح الحدود التركية لدخول السلاح والمسلحين إليها، وبعدها مصر، تبعتا (غول) في الجلوس على عرش قائمة الأعداء لإردوغان. إذ بعد علاقة وثيقة، بين مصر وتركيا خلال العام الوحيد الذي جلس فيه محمد مرسي على كرسي الرئاسة، تبدل كلّ شيء عندما طالب الشعب المصري مرسي بالرحيل، وعندما رفض ذلك، كمل الجيش بعزله استجابة للمطلب الشعبي. وهنا باتت الحكومة في مصر حكومة انقلابية عزلت الشرعية التي ملتها مرسي وظلّ أردوغان متشبها بـ«شرعية» رئاسته، بل أقدم على خطوة أخرى تمثّلت بتقديم الدعم السياسي والمالي والتسليحي وحركة الإخوان المسلمين المصرية التي ينتمي إلى طائفتها، وكذلك لحركة حماس في غزة، التي تمثّل تيارا شقيقا لتيار حزبه الإسلامي الذي يمارس السلطة باسمه.

ولم يتوقف الأمر عند معاداة مصر، إذ أقدم على ركوب موجة أخرى من التحدي، تمثّلت في رفض الاستجابة لمطلب الرئيس باراك أوباما عام 2014 استخدام الطائرات الأميركية قاعدة أنجريك للانطلاق منها لقصف مقاتلي «داعش» الذين يحاصرون مدنيّة بن العرب (كوباني) ذات الأغلبية الكردية، بل رفض السماح بمرور السلاح والذخيرة التي احتجها المحاصرون عبر الأراضي التركية، إضافة إلى منع مقاتلي البشمركة القادمين من العراق بغية مساندة المقاتلين في كوباني من المرور أيضا عبر أراضي تركيا الأردوغانية، وهذا ما أدى إلى نشوب حالة من البرود بين زعيمَي الدولتين تضاعف تدريجيا إزاء مساعي أردوغان إلى إنشاء منظمة داخله داخل الأراضي السورية، إضافة إلى تنكته في تنفيذ طلب واشنطن إغلاق الحدود التركية في وجه مرور السلاح والمقاتلين عبرها إلى سورية.

ولم يتوقف الأمر عند معاداة الولايات المتحدة، ورئيسها على الأقل، بل سعى أردوغان أيضا إلى استعادة دوره كبرى أخرى هي روسيا الاتحادية، عندما أسقط في 15/11/2014 طائرة روسية من نوع Su24 أكتد موسكو أنّها قد أسقطت أثناء تحليقها في المجال الجوي السوري. وهنا فتح فرصت روسيا للقدس من العقوبات على تركيا شملت العلاقات والتعاملات الاقتصادية والمالية وغيرها من العقوبات، ولم يستبعد البعض أنّ تكون قد شملت مد يد العون إلى المتمردين الكركار PKK. بدليل ظهور طفرة واضحة في نشاطهم، تمثّلت بارتفاع في عدد التفجيرات التي باتت تقع هنا وهناك، مما اضطر أردوغان إلى نسب بعضها إلى «داعش» لتلميحاً لتكون تركيا قد امتثلت لمطلب دولي بمواجهتهم، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لتلغيف من حدة وقع الازدياد الواضح في القدرة الكردية على القتال والمقاومة.

ولم يتوقف الأمر على دخوله في مواجهة مع أوباما وبوتين في آن واحد، فقد سعى الرئيس التركي إلى فتح جبهة أخرى، اعتقادا منه بأنها ستكون قادرة على إحراج روسيا واستنزافها، وبما لحاق الأذى بها وجرارتها أرمينيا. وهكذا دفع حليفه في دولة أذربيجان، ذات الأغلبية التركية، للتحريك، بل إشعال جبهة ناغورني قره باخ (شبه المنسلقة)، ذات الأغلبية الأرمينية والمتنازح عليها بين أرمينيا (صديقة روسيا) وأذربيجان صديقة تركيا. وهنا انتاز الرئيس أردوغان باندفاعه الحماسي التي بات مالوقا، للإرباب عن تقديم الدعم المطلق لأذربيجان في معرقتها لتحرير ناغورني قره باخ من النفوذ الأرميني وفي وعد اعتقاد منه بأنه يستدرج لروسيا الاتحادية إلى فتح جبهة استفزازية التي تضاف إلى جبهة أوكرانيا المفتوحة أصلا. لم يدرك أردوغان حينها، بل ربما أدرك متأخرا، أنّ التعلّب بوتين هو الذي كان يستدرجه لفتح جبهة أخرى مع دولة مجاورة له هي أرمينيا، ما يعني

^[1] * مستشار في المركز الأوروبي العربي لمكافحة الإرهاب. برلين

^[2] عضو في مركز الحوار العربي الأمريكي. واشنطن

^[3] عضو في مجموعة صوت اللاجنين الفلسطينيين، ومجموعات أخرى.